مزورو البطاقات المدنية يسقطون بـ 19 قضية

أميرزكي

تمكن رجال مباحث حولي من ضبط 4 أشخاص من غير محددي الجنسية قاموا بتزوير بطاقات مدنية واستغلوها لخداع شركات إلكترونيات والحصول على بضائع تقدر قيمتها بنحو 29 ألف دينار. وقال مصدر امني ان عدة شكاوى وردت من أصحاب محلات وشركات تعرضوا للنصب بواسطة بطاقات مدنية تبين انها مزيفة، وعليه امر مدير ادارة بحث وتحري حولي العقيد عبدالرحمن الصهيل بتشكيل فريق متخصص لكشف هوية الجناة. وقال المصدر ان رجال المباحث تمكنوا من التوصل الى احد الجناة وتبين انه بدون وبالقبض عليه اعترف على شركائه الـ 3 وجميعهم من غير محددي الجنسية، واعترفوا بأنهم يقومون بسرقة البطاقات المدنية ثم يقومون بإعادة تزويرها بتغيير الأسماء والأرقام والصور ويتوجهون بها الى محلات الألكترونيات التي تتعامل بالأقساط ويشترون هواتف نقالة وتلفزيونات ومن ثم يوقعون على كمبيالات بموجب البطاقات المزيفة ويختفون، هذا وجار استكمال التحقيقات مع المتهمين الـ 4 الذين اعترفوا بارتكاب 19 قضية نصب وحصلوا على 29 ألف دينار.

ضبط خليجي أسس 5 شركات وهمية لبيع الإقامات وموظف هجرة يستولي على أموال مخالفي الإقامة

أميرزكي

تمكن رجال الادارة العامة لمباحث الهجرة من ضبط خليجي مسجلة باسمه 5 شركات وهمية قام بواسطتها بجلب 35 عاملا بمقابل مالي يتراوح بين 1100 و1500 دينار للعامل الواحد.

ووفق مصدر أمني، فإن معلومات وردت الى مدير الادارة العامة لمباحث الهجرة اللواء عبدالله الراشد عن امتلاك خليجي ثلاثيني لأكثر من شركة وهمية ويقوم ببيع الاقامات على عمال سواء داخل البلاد أو خارجها، وعليه أوعز الراشد لمدير ادارة بحث وتحري الهجرة العقيد نجيب الشطي لمتابعة القضية، وبعد متابعة وتحريات استمرت زهاء الاسبوع، تبين ان الخليجي يمتلك 5 شركات مسجلة بوزارة التجارة والصناعة، غير أنها وهمية، أي لا وجود حقيقيا لها، فلا مكاتب ولا نشاطات ومن خلال التدقيق على بيانات الشركات الخمس تبين ان عدد العمال المسجلين عليها يبلغ 35 عاملا، وعليه قام الشطي باستصدار إذن نيابي وتم القبض على الخليجي وإحالته للتحقيق، حيث اعترف بأنه قام بتأسيس الشركات من أجل بيع الاقامات على العمال الراغبين في العمل داخل البلاد، وانه قام ببيع كل اقامة بمبلغ يتراوح بين 1100 و 1500 دينار، هذا وجار استدعاء العمال لاتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة بحقهم، واحالة الخليجي الى النيابة العامة.

عبدالله الراشد

وكشف المصدر لـ «الأنباء» ان العمال الـ 35 الذين قاموا بدفع مبالغ مالية للخليجي لقاء الحصول على اقامات سيتم استدعاؤهم وفقا للقانون حيث سيتم الغاء اقاماتهم وابعادهم عن البلاد كونهم حصلوا على الاقامات بطرق غير شرعية او بالاصح عن طريق شرائها.

من جهة اخرى، تمكن رجال ادارة بحث وتحري الهجرة بقيادة العقيد نجيب الشطي من ضبط موظف في احدى ادارات الهجرة يقوم باختلاس أموال غرامات التأخير، وبحسب مصدر أمني نقل الواقعة لـ «الأنباء»، فإن عدة شكاوى وردت الى ادارة التحري عن اختفاء مبالغ من حسابات مخالفي الاقامة، وعليه شرع رجال المباحث بالتدقيق على بيانات الحواسيب الآلية لأصحاب تلك المخالفات ليجدوا أن مصدرها جهاز موظف يعمل في إحدى ادارات الهجرة، وتبين لرجال البحث والتحري انه يقوم بتسلم الغرامات المالية لمخالفي الاقامة ثم يقوم بإلغائها دون أن يدرج الاموال التي تم تحصيلها الى الصندوق ويقوم بالاحتفاظ بها لنفسه.

وأوضح المصدر انه تم القبض على الموظف واعترف أمام رجال بحث وتحري الهجرة بأنه يقوم بتسلم المبالغ المستحقة للمخالفات ويلغي المخالفة من الجهاز، غير أنه وبدلا من أن يودع الاموال في صندوق ادارته يقوم بالاستيلاء عليها، هذا وجار إحالته الى النيابة العامة.

«الرقابة والتفتيش»: نواكب مجالس العزاء في الحسينيات لحفظ الأمن

النبهان: نتابع أحوال الموقوفين في المخافر والمخالف من رجال الأمن سنحاسبه

أكدت الادارة العامة للرقابة والتفتيش انها قامت بعدد من الاجراءات لمواكبة مجالس الحسينيات بمناسبة يوم عاشوراء، داعية المواطنين الذين يقومون بإحياء الذكرى الى التعاون معها حتى لا يحدث ما يعكر جوها، وأشارت في بيان أصدرته وزير الداخلية امس ان الادارة العامة للرقابة والتفتيش تقوم بالتحقق من الموقوفين في المخافر ومتابعة أوضاعهم الصحية وطريقة المعاملة حرصا منها على حقوق الانسان.

وفي هذا الصدد أكد مدير عام الادارة العامة للرقابة والتفتيش بالنيابة العميد أحمد النبهان ان الادارة العامة للرقابة والتفتيش هي احدى الادارات المهمة في وزارة الداخلية لما لها من أهمية خاصة ودور مهم في أدائها حيث تعمل على متابعة الضبط والربط في العمل العسكري وإظهار رجال الأمن بصورة مشرفة بما يليق بالجهاز الأمني.

وأشار العميد النبهان الى ان الادارة ايضا تقوم بعمل اسناد لقطاعات وزارة الداخلية ومتابعة الشكاوى والتحقق منها ومحاسبة من يقومون باستغلال وظائفهم والتي تسيء الى جهاز الأمن حيث يتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم، وأيضا للادارة دور انساني مهم حيث تقوم بالتحقق من الموقوفين في المخافر والنزلاء ومتابعة اوضاعهم من النواحي الصحية وطريقة المعاملة التي يتعاملون بها فهي تحرص دائما على حقوق الإنسان.

العميد أحمد النبهان

كما تقوم بمتابعة ومحاسبة رجال الأمن الذين يخالفون القانون من خلال المتابعة اليومية وعلى مدار الساعة والتدقيق على قيام رجال الأمن بالدور المنوط بهم لتشجيع الايجابيات، ورصد السلبيات والعمل على القضاء عليها.

وقال ان الادارة تقوم ايضا بمتابعة جميع الآليات العسكرية الخاصة بوزارة الداخلية والتحقق من مدى سلامتها وأجهزتها ومعداتها حتى تقوم بالواجب المنوط بها على أكمل وجه.

كما ان الادارة تقوم بمخاطبة القطاعات الأمنية لتزويدها بالخطط المستقبلية لها وتقوم بمراجعتها وتطبيقها للتأكد من الانضباط وتفادي السلبيات حتى يتم تحقيق الهدف المنشود.

وأوضح ان ضباط وأفراد الادارة العامة للرقابة والتفتيش يعملون جميعا بمتابعة جميع قطاعات وزارة الداخلية من شمال الى جنوب البلاد وليس العمل فقط بالمناسبات مثل المؤتمرات والاحتفاليات، وانما يعملون بشكل مستمر ويومي، وتمنى من رجال الأمن التقيد بالضبط والرابط في أداء عملهم، مؤكدا ان التعامل مع جميع الشكاوى الواردة للإدارة العامة للرقابة والتفتيش يتم التعامل معها بكل شفافية ووضوح لإعطاء كل ذي حق حقه.

من جانبه، أكد مدير ادارة السلوك الانضباطي العقيد مشعل الشمري ان عمل مفتشي الضبط ميداني يقومون من خلاله بالتفتيش المفاجئ على جميع قطاعات وزارة الداخلية على مدار الساعة وإعداد التقارير عن رجال الأمن سلبية كانت او ايجابية لاتخاذ الاجراءات المناسبة حيالها.

من جانبه، أكد مدير ادارة العمليات في الادارة العامة للرقابة والتفتيش العقيد خالد الكندري ان هناك العديد من الاجراءات لمواكبة مجالس العزاء في الحسينيات بمناسبة يوم عاشوراء، مؤكدا أهمية تعاون المواطنين الذين يقومون بإحياء الذكرى مع رجال الأمن حتى لا يكون هناك ما يعكر صفو هذه المناسبة الدينية.

ضبط 20 متسكعاً أمام «التجاري»

العميد عبداللطيف الوهيب

محمد الجلاهمة

تمكن رجال أمن حولي امس من ضبط 20 شابا بتهمة التسكع أمام المعهد التجاري للبنات في منطقة حولي، وقال مصدر أمني ان تعليمات مشددة اصدرها مدير عام امن حولي العميد عبداللطيف الوهيب بضرورة الانتشار الأمني للدوريات في محيط المعهد التجاري للبنات خاصة بعد ورود عدة شكاوى من طالبات ومواطنين ومن مسؤولي المعهد عن تواجد عدد غير محدد من المتسكعين أمام مداخل ومخارج المعهد ما يتسبب في مضايقة الطالبات والتسبب بازدحامات مرورية شديدة، وأضاف المصدر أن رجال أمن حولي ينتشرون بشكل منسق خاصة في أوقات الذروة تطبيقا لتعليمات الوهيب.

عدل ومحاكم

إعداد: مؤمن المصري

«الاستئناف» تمتنع عن النطق بعقاب موظفة بالمطار اتهمت بمساعدة الأشخاص المطلوبين أمنياً على مغادرة البلاد

ألغت الدائرة الجزائية الثانية بمحكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار نصر سالم آل هيد وعضوية المستشارين محمد بيومي درويش والسيد محمد جبر وأمانة سر عادل العوضي حكم محكمة أول درجة القاضي بحبس موظفة بمطار الكويت الدولي 3 سنوات و4 أشهر وقضت بالامتناع عن النطق بعقابها على أن تقدم تعهدا بكفالة مالية قدرها 2000 دينار، تلتزم فيه بحسن السير والسلوك لمدة سنتين.

وتتحصل واقعات الدعوى فيما شهد به ضابط المباحث بأن تحرياته السرية دلت على أن المتهمين الثاني والثالث والرابع يقومون بمساعدة الأشخاص المطلوبين أمنيا على مغادرة البلاد مقابل مبالغ مالية بمساعدة المتهم الأولى الموظفة بكاونتر المغادرين بمنفذ المطار والتي تحصل على مبالغ مالية جراء مخالفتها واجبات وظيفتها.

المستشار نصر سالم آل هيد

وأضاف الضابط أن المتهمين الأربعة حصلوا على مبلغ 2500 دينار، من أحد المطلوبين الممنوعين من السفر وعليه قيود أمنية، وطلبوا منه إحضار تذكرة سفر باسم شخص غيره وتمكنوا بذلك من إنهاء إجراءات السفر لهذا الشخص فتم ضبطهم.

وبتاريخ 2010/5/19 قضت محكمة الجنايات بحبس المتهمة الأولى 3 سنوات و4 أشهر مع الشغل وأمرت بكفالة 500 دينار، لوقف النفاذ عن تهمة التزوير في كشف المغادرين بمطار الكويت الدولي بينما برأتها المحكمة من تهمة تلقي رشوة من أجل الإخلال بواجب من واجبات وظيفتها، وبرأت المحكمة المتهمين الثاني والثالث والرابع مما أسند إليهم من اتهام.

..وتؤيد إعدام مهرب مخدرات أفغاني

أيدت الدائرة الجزائية الخامسة بمحكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار إبراهيم العبيد وعضوية المستشارين لطفي سالمان وعلي حسين نصر وأمانة سر عبدالله الزير حكم محكمة أول درجة القاضي بإعدام وافد أفغاني (ع.ح.) اتهمته النيابة العامة بجلب الهيروين إلى البلاد بقصد الاتجار. وتخلص الواقعة في أنه بتاريخ 2010/5/12 وأثناء قدوم المتهم إلى الكويت عن طريق مطار الكويت الدولي اشتبه فيه المفتش الجمركي مساعد العنزي فقام بتفتيش أمتعته وتفتيشه ذاتيا إلا أنه لم يعثر على شيء فقام بإدخاله إلى جهاز الأشعة بالمطار فتبين أنه يخفي أجساما غريبة في أحشائه. فتوجه به إلى مستشفى الفروانية للتأكد من صحة هذه الأجسام. وهناك تم الكشف على المتهم بأجهزة الأشعة التي أظهرت أنه يخفي أجساما غريبة في معدته فقاموا باستخراجها. وقد تم استخراج عدد 32 كبسولة مليئة بمخدر الهيروين فتمت إحالة المتهم إلى جهات الاختصاص.

المستشار إبراهيم العبيد

وبسؤال المتهم في التحقيقات اعترف بأنه جلب المادة المخدرة من أفغانستان بعد أن أخبره شخص أن يقوم بابتلاعها على أن يسلمها لشخص لا يعرفه عند وصوله إلى مطار الكويت. وبتاريخ 2010/8/25 قضت محكمة الجنايات بإعدام المتهم. استأنف المتهم الحكم فقضت الاستئناف بتأييد إعدامه.

بعد الحكم بحبسه مؤبداً

..وتبرئ إيرانياً من تهمة الاتجار بالمخدرات

نيفين معرفي: دفعت ببطلان إذن النيابة وشيوع الاتهام

ألغت الدائرة الجزائية الخامسة بمحكمة الاستئناف أمس برئاسة المستشار إبراهيم العبيد وعضوية المستشارين لطفي سالمان وعلي حسين نصر وأمانة سر عبدالله الزير حكم محكمة أول درجة القاضي بحبس وافد إيراني (و.خ.) حبسا مؤبدا وقضت ببراءته من تهمة الاتجار بالمخدرات.

كان دفاع المتهم المتمثل في المحامية نيفين معرفي خلال جلسة المرافعة قد ترافعت شفاهة ودفعت ببطلان إذن النيابة العامة لصدوره بعد إجراء القبض على المتهم وبنائه على تحريات غير جدية. ودفعت بشيوع الاتهام كما دفعت بعدم معقولية تصور الواقعة كما جاءت على لسان ضابط المباحث.

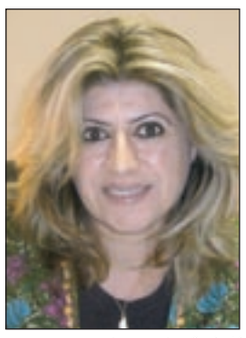
المحامية نيفين معرفي

ودفعت معرفي بانتفاء جريمة حيازة مادة مخدرة بقصد الاتجار كما دفعت بإنكار المتهم للتهم المسندة إليه أمام النيابة العامة وأمام المحكمة منذ فجر التحقيقات. وطلبت أصليا البراءة واحتياطيا استعمال منتهى الرأفة. وتخلص واقعات الدعوى في أن تحريات ضابط المباحث دلت على أن المتهم يحوز مادة الهيروين المخدرة بقصد الاتجار. وبناء على هذه التحريات استصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه. فأرسل إليه أحد مصادره السرية لشراء كبسولة تحتوي على مادة الهيروين مقابل مبلغ 240 د.ك.

واثناء عملية التسليم والتسلم تم ضبط المتهم. وبتفتيشه عثر بجيب بنطاله على نقود المباحث المرقمة كما سلمه المصدر السري كبسولة من الهيروين كان قد اشتراها من المتهم. وبمواجهة المتهم بالمضبوطات أقر بأن المبلغ المضبوط هو حصيلة بيعه المخدر للمصدر السري. كما أرشد الضابط إلى كيس من النايلون الشفاف كان مدفونا في زاوية إحدى الغرف بالمسكن الذي يعمل به كحارس وهو مسكن حديث الإنشاء.

وبسؤال المتهم بالتحقيقات أنكر ما نسب إليه من اتهام. وقد تبين من تقرير الإدارة العامة للأدلة الجنائية أن الهيروين المضبوط وزن قائما 80,120 غراما.

وبتاريخ 2010/9/27 قضت محكمة الجنايات حضوريا بحبس المتهم حبسا مؤبدا عما نسب إليه من اتهام وأمرت بإبعاده عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة. توجه المتهم إلى المحامية نيفين معرفي ووكلها للدفاع عنه فقدمت المحامية معرفي مذكرة بدفاعها طلبت في نهايتها براءة المتهم مما نسب إليه من اتهام.

استمرار حجز الوسمي للعرض على النيابة العامة الأحد

أمرت النيابة العامة أمس باستمرار حجز استاذ قانون المرافعات بجامعة الكويت د.عبيد الوسمي ليوم الاحد لاستكمال التحقيق معه على خلفية الاحداث التي وقعت خلال ندوة في ديوانية النائب جمعان الحربش.

كان الوسمي قد أنكر جميع الاتهامات التي وجهتها إليه النيابة العامة وهي تتعلق بأمن الدولة ومنها التطاول على مسند الإمارة. كما أنه بسبب الارهاق كان قد تم نقله إلى المستشفى ثم أعيد مرة أخرى إلى محبسه.

..واستمرار حجز المتهمين بالاعتداء على الجويهل

أمر وكيل النائب العام امس باستمرار حجز المتهمين الرئيسيين في قضية الاعتداء على محمد الجويهل في ديوانية النائب احمد السعدون للعرض على النيابة العامة من جديد صباح يوم الاحد، وتمسك المتهمون خلال عرضهم على النيابة بإنكار التهمة الموجهة اليهم وهي الشروع في القتل وتمسكوا بأن كل ما حدث هو مجرد تدافع لا اكثر، فيما انكر كل من المتهمين انه قام بضرب الجويهل.

مركز رياض
Reyad Center for Law Firm 1984

«استغلال الإعلام.. لبث الجهل في نفوس الشعب»

تناولت في مقالي الذي نشرته جريدة «الأنباء» بعددها الصادر يوم 2010/12/9 موضوع الرقية الشرعية، وقلت انه بدأت تضرب البلاد في الآونة الاخيرة فتاوى تجيز اللجوء الى السحرة والعلاج بالسحر، وبالطبع مثل هذه الفتاوى غير جائزة شرعا، وبالتالي لا يجوز اتخاذ مثل هذه الفتاوى المحرمة، كعذر لأي كان للجوء الى السحرة او المشعوذين، ويجب على وزارة الاوقاف التصدي لمثل هذه الفتاوى والتحذير منها، وذكرت في مقالي ايضا ان الرقية الشرعية اختلط فيها الآن الحابل بالنابل والحق بالباطل، حيث بدأ البعض يستغلها للتدليس على الناس من الدجالين فاسدي العقل والدين، وكان لهؤلاء الدجالين دور رئيسي في الخلل والانحراف الذي اصاب الانسان وجعله يصدقهم في كل المظاهر التي يستخدمونها من سحر وكهانة وعرافة، وما دعاني لهذا السرد انني فوجئت وانا اشاهد احد البرامج على قناة فضائية استضاف شخصا يدعي انه معالج بالقرآن والسنة، وذكر الضيف اشياء غير قابلة للتصديق ولست هنا في محاولة للخوض فيها، الا انه، وبحسب ادعائه، قال ان الله منحه القدرة على تشخيص المصاب بالسحر والمس، وانه يستطيع رؤية الجان بأشكاله المختلفة وطرده خلال ساعة في وقت يستغرق فيه آخرون شهرا، واستهل هذا الشخص حديثه بأن يطرد الجان باستعمال عصا، وايضا الضرب والسب واللعن، وان هذا الاسلوب - بحسب سرده خلال البرنامج - اثبت فاعليته مع كثير من الذين يتوافدون عليه من مختلف الدول، ولم يكتف الضيف بذلك بل اسمعنا تسجيلا صوتيا اثناء محاولته طرد الجان من بعض المصابين بالمس، ودهشت من تلك المهاترات والاكاذيب التي اوردها الضيف، وتساءلت: هل هدفه بث الجهل في نفوس شعبنا، واشاعة الاكاذيب ام توعيتهم ضد هذا الجهل واتخاذ الوسائل الشرعية للعلاج بالقرآن فضلا عن العلاج الطبي؟! لأنه اورد امورا لا يصدقها عقل، وهل كان الضيف يدور بخلده ان حديثه عبر البرنامج

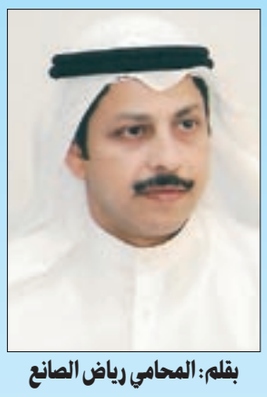
بقلم: المحامي رياض الصانع

سيجد صداه لدى شعبنا؟ بالتأكيد ان الاجابة بالنفي، لأن شعبنا ينبذ الخرافات والبدع ويحارب الدجالين ومفسدي العقل، واستضاف البرنامج احد علماء الدين المتخصصين الذي رد على ادعاءات الضيف بالحجج العلمية والشرعية، ووصف حديثه بالهذيان، وانه لا علاقة له بدراسة القرآن والسنة، وبالقطع فإن حديث رجل الدين الذي ناظره عبر جهاز التلفاز لم يعجب الضيف الذي نهض من مقعده وبدأ يكيل الشتائم والسباب للداعية الديني على مرأى ومسمع من المشاهدين الذين يشاهدون البرنامج، ولم يبال ولم يكتف بذلك بل شتم المذيعة التي استضافته وكشف زيفه ودجله نقداً عندما قام بسب القناة «بأنها قناة لا تستحي» رغم ان القناة استضافته وقدمته للجمهور، وقدمت خلال برنامجها وجهتي نظر للضيف ولرجل الدين الذي رد عليه، والمنظار القانوني لهذه الواقعة يلقي بظلاله على تلك المهزلة التي شاهدتها عبر التلفاز، فالضيف خرج عن وعيه وبث غضبه على القناة التي استضافته بأنها «قناة لا تستحي»، فضلا عن تعديه بالسب العلني على الداعية الاسلامي ورجل الدين الذي ناظره ووصفه بأنه «قليل الادب، لعنة الله عليك»، وهو ما جرمه قانون الجزاء الكويتي في مادته 209 والتي افرد لها المشرع الجزائي عقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين، ولا يغيب عن الاذهان ما اتى به القانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الاعلام المرئي والمسموع بتجريم كل من يحرض على مخالفة النظام العام او القوانين او المساس بكرامة الاشخاص ومعتقداتهم الدينية، وهو ما فعله الضيف من بثه احاديث تعج بالمخالفة للنظام العام، فضلا عن مساسه بكرامة الداعية الاسلامي الذي ناظره ومس بمعتقداته الدينية، وهو الامر المجرم بنص المادة 11 فقرة 11، 6 من القانون سالف الذكر والتي افرد لها المشرع عقوبة الغرامة التي لا تقل عن 3 آلاف دينار، وفي نهاية مقالي لابد من الاشادة بقناة «الوطن» والتي تعد من ضمن القنوات الجريئة في كشفها لزيف ودجل المحتالين وذلك من خلال مناقشة الضيف الذي بث سمومه في مجتمعنا من دجل وهذيان، بل كشفت تلك القناة للرأي العام والمجتمع الكويتي من خلال المناظرة زيف وادعاءات الضيف، وهو ما يجعلنا نوجه التحية والتقدير لهذه القناة، ونرجو ان تزداد تلك القنوات في مجتمعنا لمعالجة العطب الفكري الذي طغى عليه والعمل على بث روح الفضيلة فيه وذلك من خلال تلك البرامج الهادفة، لاسيما ان شعبنا معروف بتقاليده وقيمه وعاداته واخلاقه والتي تربينا عليها وستظل باقية امد الدهر.

www.riyad_center.com